يوميات اقتصادية مختارة

إعداد: كابي الخوري

نيسان (أبريل) ـ حزيران (يونيو) ٢٠١٥

نيسان (أبريل) ٢٠١٥

ـ قال رئيس الوزراء الجزائري عبد المالك سلال، إن بلاده ستعيد النظر في موازنتها لهذا العام بهدف الحد من تأثير التراجع الكبير في أسعار النفط الذي يشكل ٩٥ بالمئة من عائداتها. وأوضح سلال، أن ملحق قانون المالية سيتضمن قرارات وإجراءات تهدف إلى تأمين تحكم أفضل بالتجارة الخارجية عبر مكافحة الفساد ووضع حد للفوضى التي تطبع هذا النشاط. وأضاف أن هذا الملحق سيسمح للسلطات العامة بأن تتحكم بالواردات بشكل أفضل. ويلحظ قانون موازنة ٢٠١٥ الذي أقر في نهاية كانون الأول/ ديسمبر عائدات بقيمة تناهز ٤٧ مليار يورو ونفقات عامة تتجاوز ٨٨ مليار يورو، ما يعني عجزاً يناهز ٤٢ مليار يورو ويمثل ٢٢,١ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ٤/ ٢٠١٥).

ـ دعا الشيخ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة القطري إلى الانتهاء من مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا ودول مجلس التعاون، حيث جرت حتى الآن ٤ جولات للمفاوضات بشأن هذه الاتفاقية. وقال إن حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وتركيا سنة ٢٠١٤ بلغ ٤٥ ملياراً و٢٦٠ مليون دولار، مشيراً إلى الدور الذي أدته الشركات التركية في إنجاز العديد من مشاريع التنمية وخاصة في مجال البنية التحتية في قطر، كالمساهمة في إنشاء الجسور والطرق والعديد من المرافق الخدمية (**أخبار الخليج**، المنامة، ٣/ ٤/ ٢٠١٥).

ـ أظهر تقرير لوزارة المالية المصرية تحقيق عجز كلي بالموازنة العامة خلال الفترة من تموز/ يوليو ٢٠١٤ وحتى شباط/ فبراير الماضي بنسبة ٨ بالمئة من الناتج المحلي أي ما يقدر بنحو ١٨٥,٩٩ مليار جنيه مقابل ٦,٢ بالمئة خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي (**الأهرام**، القاهرة، ٥/ ٤/ ٢٠١٥).

ـ انعقدت في العاصمة الأردنية عمان اجتماعات الدورة التاسعة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في منطقة (الإسكوا). وركز المشاركون في مناقشاتهم علي الوضع الحالي لتمويل التنمية في المنطقة العربية والمبادرات الحديثة وأهم التحديات والفرص المتاحة في هذا المجال. كما تناول المشاركون أوراق عمل ركزت على موضوعات الفجوة التمويلية في المنطقة العربية واستخدام تحويلات العاملين في تمويل التنمية ومصادر مبتكرة لتمويل التنمية، إضافة إلى الدور التنموي للصناديق العربية. وبحسب وثائق الاجتماعات فإن التقديرات تشير إلى أن معظم البلدان العربية تواجه عجزاً في التمويل ويبلغ المجموع التراكمي للاحتياجات التمويلية ٦,٣ تريليون دولار للفترة ٢٠١٥ ـ ٢٠٣٠ (**الشرق الأوسط**، لندن، ٨/ ٤/ ٢٠١٥).

ـ كشف تقرير لشركة جدوى للاستثمار السعودية عن أن عجز الميزانية السعودية سيبلغ أكثر من ضعف توقعات المملكة مما سيدفع بها إلي سوق الدين للمرة الأولي في أكثر من عشر سنوات. وأظهر التقرير أن انخفاض أسعار النفط الخام سيتسبب في تسجيل أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم عجزاً بقيمة ١٠٦ مليارات دولار مقارنة بتوقعات حكومية بـ ٣٦ مليار دولار. والمملكة التي تصدر ما معدله ٧ ملايين برميل

يومياً ستشهد انخفاضاً في عائدات النفط بنسبة ٣٥ بالمئة لتبلغ ١٧١,٨ مليار دولار في ٢٠١٥، بحسب التقرير الفصلي للشركة. وسينخفض إجمالي العائدات بحسب التوقعات، بنسبة ٣٣,٧ بالمئة ليبلغ ١٨٥ مليار دولار فيما يبقى الإنفاق العام دون تغيير عند ٢٩٠,٩ مليار دولار. وتوقعت جدوى للاستثمار أن تعود الحكومة إلى سوق الدين لأول مرة منذ نحو ١٥ عاماً رغم احتياطاتها الهائلة. وأوضحت أنه من المتوقع أن تقوم الحكومة بإصدار سندات دين في إطار استراتيجيتها لتمويل العجز».وتمتلك السعودية احتياطياً أجنبياً هائلاً بلغ نهاية شباط/ فبراير ٧١٤ مليار دولار، غير أن شركة جدوى قالت إن الاقتراض سيلغي ضرورة أن يكون الاحتياطي المصدر الوحيد لتمويل العجز. ومن المتوقع أيضاً أن تسجل المملكة عجزاً في الحساب الجاري بمقدار ٢٣,١ مليار دولار، وهو أول عجز لها منذ ١٩٩٨، وذلك بعد تسجيل فائض بلغ ٨١ مليار دولار العام الماضي. ويشير التقرير إلى أن جزءاً كبيراً من العجز المتوقع – نحو ٣٠ مليار – ناجم عن منح الملك سلمان العمال السعوديين راتب شهرين إضافيين. ولم يأخذ التقرير في الاعتبار التكلفة المترتبة للحملة بقيادة السعودية في اليمن المجاور. كما لم يأخذ في الاعتبار خفضاً محتملاً في إنتاج الخام أمام الارتفاع المتوقع للإنتاج النفطي الإيراني إذا ما توصلت طهران لاتفاقية نهائية مع الدول الغربية. وجاءت توقعات جدوى للاستثمار على أساس سعر ٥٧ دولاراً لبرميل النفط في ٢٠١٥ ومعدل إنتاج بمقدار ٩,٨ مليون برميل يومياً أي بارتفاع مقداره ٢٠٠ ألف برميل يومياً عن العام الماضي (**شبكة الإعلام العربية**، Moheet.Com، ٨/ ٤/ ٢٠١٥).

– توقعت دراسة أصدرها الاتحاد العام للغرف العربية، زيادة نمو الاقتصاد العربي تدريجياً بنسبة ٢,٥ بالمئة في العام الحالي و٣ بالمئة في العام المقبل، على أمل أن يبلغ ٣,٥ في عام ٢٠١٧، مشيراً إلى أنه بلغ في العام الماضي ١,٢ بالمئة. وذكرت الدراسة أن أهم التحديات التي تعترض عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية تتمثل في تزايد المخاطر الجيوسياسية على مستوى المنطقة، واستمرار أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. ومن التحديات، أيضاً، حدوث هزات في أسواق العملات، خصوصاً الأسواق الصاعدة جراء ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وتراجع أسعار النفط بشكل كبير، وتصاعد درجة الحماية التجارية العالمية. وناشد اتحاد الغرف العربية، الحكومات العربية وجامعة الدول العربية، ضرورة الإسراع في إزالة القيود التي تعترض التبادل التجاري بين البلدان العربية لرفع معدلاته إلى أعلى من المستوى الراهن البالغ نحو ١٣ بالمئة، وإزالة القيود التي تعترض التبادل الاستثماري بين هذه البلدان. وشدد الاتحاد على أهمية إقرار اتفاقية عربية موحدة لتأشيرات الدخول تراعي الاحتياجات الواقعية لتأمين الانسيابية والسهولة لحركة أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، وضرورة تحرير تجارة الخدمات وضمّها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ووفق الدراسة، فإنه من شأن ذلك رفع درجة التبادل التجاري في السلع والخدمات بين الدول العربية إلى أكثر من ٤٠ بالمئة، تمهيداً لإقامة الاتحاد الجمركي، ومن ثم السوق العربية المشتركة (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٠/ ٤/ ٢٠١٥).

ـ بلغ الدين العام في لبنان نحو ٧١,٨ مليار دولار، ٤١ بالمئة منه دين خارجي و٥٩ بالمئة دين داخلي. ويمثل هذا الدين ١٤٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. من ناحية ثانية، قدر العجز في مشروع موازنة العام ٢٠١٥ بنحو ٧٧٢٨ مليار ليرة لبنانية ما يمثل نسبة ١٠,١٦ بالمئة من الناتج المحلي. وقد قدر البنك الدولي النمو للعام ٢٠١٥ بحوالى ٢,٥ بالمئة في أحسن الأحوال ، فيما يحتاج لبنان إلى نمو يقارب ٥ بالمئة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي (**السفير**، بيروت، ١٦/ ٤/ ٢٠١٥).

ـ أطلق مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت، التقرير العالمي للاستثمار ٢٠١٥، الذي يصدر سنوياً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد». وجاء في التقرير أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض على الصعيد العالمي من ٥,١ تريليونات دولار في العام ٢٠١٣ إلى ٢,١ تريليوني دولار نهاية ٢٠١٤، أي بمعدل تراجع بلغ نحو ١٦بالمئة. ويعود هذا التراجع، بحسب التقرير، إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وارتياب المستثمرين في السياسات واشتداد المخاطر الجيوسياسية، واستمرار الشكوك في منطقة الأورو والأزمة التي ما زالت تعصف بها، واستمرار وجود مواطن ضعف في الاقتصادات الناشئة. وأشارت أرقام التقرير الذي أطلقه مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت، إلى أن الدول المتقدمة شهدت تراجعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة إلى حوالى ٢٨ بالمئة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٤٩٩ مليار دولار عام ٢٠١٤. في المقابل، ارتفعت حصة الدول النامية مجتمعة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر لتبلغ مستوى قياسياً في ٢٠١٤، وصل إلى قرب ٦٨١ مليار دولار، ما يمثل ٥٥,٥ بالمئة من التدفقات العالمية عام ٢٠١٤ (**النهار**، بيروت، ٢٧/ ٤/ ٢٠١٥).

ـ أكد هشام رامز، محافظ البنك المركزي المصري، أن السوق السوداء لن تعود مرة أخرى، وأنه لا عودة أو رجوعاً في القرارات الأخيرة التي تم اتخاذها لضبط سوق الصرف، والتي نجحت في توحيد سوق الصرف، مشيراً إلى أن السوق سيصل قريباً إلى مرحلة ما قبل «ثورة ٢٥يناير»، وسيتم قريباً عودة آلية الإنتربنك الدولاري «بيع وشراء فائض الدولار بين البنوك».وقال رامز في افتتاح المؤتمر المصرفي العربي لعام ٢٠١٥، والذي يعقده اتحاد المصارف العربية تحت عنوان «التمويل من أجل التنمية» إن الودائع الخليجية التي تلقتها مصر قبل أيام بقيمة ٦ مليارات دولار سترفع صافي الاحتياطيات الدولية لدى المركزي إلى أكثر ٢٠ مليار دولار، مقابل نحو ١٥,٣ مليار نهاية آذار/ مارس الماضي. وقال رامز إن تعليماته لرؤساء جميع البنوك العاملة في السوق المحلية تضمنت عدم إغفال تمويل أي قطاع اقتصادي واستثماري، وتمويل الأنشطة المختلفة حتى الاستيراد، مع التركيز على الأولويات بما يخدم صالح المجتمع المصري، لافتا إلى أن هناك استعدادات قوية لاستيراد السلع الرمضانية وفقاً لقائمة الأولويات التي تضع في مقدمتها السلع الاستراتيجية. وأكد محافظ البنك المركزي أن مصر ملتزمة بسداد جميع التزاماتها الخارجية أمام الدائنين في مواعيدها الرسمية دون تأخير أو تأجيل، بخلاف تلبية الاحتياجات التمويلية المحلية لاستيراد المواد البترولية والغذائية. وأكد محمد بركات، رئيس اتحاد المصارف العربية، أهمية وضع استراتيجية عربية ومتكاملة لتحسين الأوضاع

المعيشية للمواطن العربي، ومعالجة مشاكل البطالة والفقر، واستغلال الموارد الطبيعية، مشيراً إلى أن النمو المرتفع في بعض البلدان العربية لم يترجم للتنمية الاجتماعية في هذه البلدان، حيث يصل معدل البطالة بين الشباب العربي إلى ٢٠بالمئة ، كما تزيد معدلات الفقر على ٢٣ بالمئة في بعض البلدان العربية (**الأهرام**، القاهرة، ٢٨/ ٤/ ٢٠١٥).

أيار/ مايو ٢٠١٥

– حذر نائب رئيس الوزراء ووزير النفط والغاز القطري الأسبق دول الخليج العربية من الإفراط في الإنتاج الذي لا يراعي احتياجات المستقبل، وأن هذه الدول لن تتمكن من الاستمرار بالحياة بدون النفط، خاصة في ظل استنزاف كافة مناطق الاستكشاف بما فيها الحقول البحرية، منبهاً إلى عدم جدوى التنويع الاقتصادي في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة، وضرورة الاكتفاء بتنويع ما تملكه هذه البلدان من نفط وغاز، مستعرضاً في هذا السياق التجربة القطرية التي تمكنت من تحقيق نجاحات في التنويع ضمن هذا الإطار. وفي محاضرة ألقاها في مسقط بدعوة من جمعية الصحفيين العمانية، كشف عبد الله بن حمد العطية عن وجود «لوبي» نفطي عالمي تتحكم به سبع شركات عالمية، وأن العرب لم يكن لهم علاقة بما جري من «فورة نفطية» عام ١٩٧٣؟ وانتقد ظاهرة «هرولة» الشباب الخليجي نحو الحصول على شهادات جامعية نظرية تعلق على الجدران «بغض النظر عن مصادرها» بينما المستقبل للعلوم والتكنولوجيا، مشيراً إلى أن ٧٠ بالمئة من هؤلاء الشباب يفضلون الحصول على شهادات جامعية لكليات نظرية، وذلك على الرغم من إنفاق الحكومات الهائل على إنشاء الجامعات والمعاهد التخصصية من دون جدوى (**الخليج**، الشارقة، ١/ ٥/ ٢٠١٥).

– أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أن السعودية وفرنسا تبحثان في ٢٠ مشروعاً اقتصادياً بقيمة «عشرات مليارات اليورو» قد توضع اللمسات الأخيرة على بعضها سريعاً» (**أخبار الخليج** ، المنامة، ٦/ ٥/ ٢٠١٥).

– ذكرت **وكالة رويترز** نقلاً عن مصدر كويتي بصناعة النفط أن السعودية والكويت تعتزمان إغلاق حقل نفط بري تديرانه معاً (حقل الوفرة) وذلك لمدة أسبوعين لإجراء أعمال صيانة في خطوة يبدو أنها تهدف إلى إعطاء الحليفين الخليجيين العضوين في أوبك مزيداً من الوقت لحل نزاع طويل الأمد. ويبلغ إنتاج الحقل الواقع بالمنطقة المحايدة بين السعودية والكويت نحو ١٩٠ ألف برميل يومياً. وكانت شيفرون السعودية قد أبلغت شريكها الكويتي (الشركة الكويتية لنفط الخليج) الشهر الماضي أنها تنوي إغلاق الوفرة بعد فشلها في حل خلافات مع السلطات الكويتية تتعلق أساساً بحقوق التشغيل (**أخبار الخليج** ، المنامة، ١٢/ ٥/ ٢٠١٥).

– أكدت شركة أرامكو السعودية في تقريرها السنوي للعام ٢٠١٤، أنها ستكرس معظم إنفاقها على مدى العقد المقبل لأنشطة إنتاج النفط للحفاظ على مكانتها التي تتمثل بكونها أكبر مصدر للنفط الخام في العالم. وذكرت الشركة في التقرير أن معظم الإنفاق سيوجه لأنشطة المنبع بهدف ضمان الحفاظ على طاقة إنتاج فائضة تسهم في تحقيق الاستقرار في السوق النفطية العالمية في حال حدوث أي تعطل

للإمدادات. وأضافت أنها ستستمر على المدى القصير في زيادة الاستثمار في الغاز الطبيعي وتلبية الطلب المحلي من دون ذكر حجم الإنفاق المتوقع. وتوقع التقرير أن يرتفع الطلب العالمي على النفط إلى ١١١ مليون برميل يومياً في العام ٢٠٤٠، من حوالى ٩٣ مليوناً في الوقت الحالي (**الحياة**، بيروت، ١٢/ ٥/ ٢٠١٥).

ـ أفادت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المغرب التي طرحت أمس الأول حصيلتها بمناسبة عشرة أعوام من انطلاقها من طرف العاهل المغربي الملك محمد السادس أن المبادرة ضخت منذ تأسيسها قبل ١٠ سنوات ٢٩,١ مليار درهم (٢,٩ مليار دولار) في الشرايين العميقة للمجتمع المغربي، خاصة في القرى النائية والأحياء الهامشية حول المدن الكبرى. ومكنت المبادرة من إطلاق ٣٨,٤ ألف مشروع لفائدة ٩,٧ مليون شخص، نصفهم في العالم القروي (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٢/ ٥/ ٢٠١٥).

ـ أعلن الأردن عن توقيع اتفاقيات وإطلاق مشاريع وفرص استثمارية جديدة في الأردن بقيمة إجمالية تقدّر بنحو ٢٧ مليار دولار في مختلف القطاعات، وذلك ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» الذي اختتمت أعماله في البحر الميت. وأكد كلاوس شواب مؤسس المنتدى ورئيسه خلال حفل الختام التزام مجتمع رجال الأعمال المشاركين في المنتدى باستحداث ١٠٠ ألف وظيفة حتى عام ٢٠١٧، مشيراً إلى أن تسعة شركاء إقليميين للمنتدى تعهدوا بإطلاق مبادرات جديدة لتحقيق هذه الأهداف. وقال ميروسلاف دوسيك كبير المديرين ورئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنتدى: إن الحوارات والنقاشات التي شهدها المنتدى تركزت على التحولات على مختلف الصعد التي تشهدها المنطقة منذ أربع سنوات وما نتج عنها من أسئلة حول كيفية ضمان «كرامة» جيل الشباب في ظل هذه الظروف. وكان المشاركون في المنتدى قد ناقشوا على مدى ثلاثة أيام قضايا التنمية السياسية والاقتصادية والأوضاع في المنطقة خاصة في فلسطين والعراق وسورية والإصلاح في المنطقة العربية. كما ناقش المشاركون في المنتدى دور الاقتصاد في تعزيز الاستقرار العالمي ومواضيع الإصلاح القضائي والاقتصادي في العالم وبناء القدرات المؤسسية والقطاعات الاقتصادية المهمة التي تشمل الطاقة والسياحة وصناعة الدواء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (**العربية نت** ٢٤/ ٥/ ٢٠١٥).

ـ أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي في مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) عدنان عبد الصمد أن العجز المقدر في الميزانية سيتقلص مع التحسن والارتفاع النسبيين لسعري بيع النفط الكويتي وصرف الدينار مقابل الدولار، لكن العجز سيظل موجوداً طالما كانت أسعار النفط أقل من نقطة التعادل في الميزانية والمقدرة بـ ٧٧ دولاراً، وذلك بعد استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة (**القبس**، الكويت، ٢٧/ ٥/ ٢٠١٥).

ـ أوصى المشاركون في فعاليات الدورة السادسة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الرابعة لندوة الاستثمار التي عقدت في بيروت بضرورة الإسراع بالمفاوضات بشأن إقامة منطقة تجارة حرة بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة، تمهيداً لإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدان العربية والصين، وذلك تسهيلاً لتنقل

السلع بين البلدان العربية والصين ولتوفير المزيد من الفرص التجارية للشركات لدى الجانبين. وجاءت هذه التوصية، ضمن مجموعة اقتراحات أعلن عنها المشاركون في المؤتمر الذي حمل عنوان «بناء حزام اقتصادي لطريق الحرير» (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٨/ ٥/ ٢٠١٥).

– توقعت الحكومة البحرينية أن يبلغ العجز في ميزانية العام الحالي (على أساس ٦٠ دولاراً لبرميل النفط) ١,٤٧ مليار دينار بحريني (٣,٨٩ مليار دولار) على أن يرتفع العجز في العام المقبل إلى ١,٥٦ مليار دينار، أي ما يوازي نحو ٤ مليارات دولار. وبلغ العجز التقديري للموازنة البحرينية العام الماضي نحو ٩١٤ مليار دينار (٢,٤٢ مليار دولار) (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٩/ ٥/ ٢٠١٥).

– قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في أكبر تقاريرها وأكثرها تفصيلاً هذا العام إن طفرة النفط في أمريكا الشمالية تبدي مرونة وقدرة على الصمود رغم انخفاض أسعار الخام وهو ما يشير إلى أن تخمة النفط العالمية قد تستمر لعامين آخرين، حتى عام ٢٠١٧ على الأقل. وتشير التوقعات إلى أن تباطؤ الطلب العالمي على النفط يعني أن الطلب على خام المنظمة سينزل من ٣٠ مليون برميل يومياً في ٢٠١٤ إلى ٢٥,٢ مليون في ٢٠١٧، ويترك ذلك المنظمة فعلياً أمام خيارين إما خفض الإنتاج عن مستواه الحالي البالغ ٣١ مليون برميل يومياً أو الاستعداد لتحمل انخفاض أسعار النفط لفترة أطول بكثير. وقال تقرير أوبك: «منذ يونيو ٢٠١٤ تشهد أسعار النفط انخفاضاً كبيراً ووصلت إلى مستويات أقل حتى مما وصلت إليه إبان الأزمة في ٢٠٠٨ وإن كان المعروض من خارج المنظمة لا يزال يسجل بعض النمو». وهبط سعر خام برنت من ١١٥ دولاراً للبرميل في حزيران/ يونيو ٢٠١٤ بسبب وفرة المعروض في ظل طفرة النفط الصخري الأمريكي وقرار أوبك في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي عدم خفض الإنتاج. وبدلاً من ذلك آثرت المنظمة زيادة الإمدادات في مسعى لاستعادة حصتها بالسوق في مواجهة المنتجين ذوي الكلفة العالية، غير أن إنتاج النفط الصخري بدا أكثر مرونة وقدرة على الصمود مما كان يعتقده الكثيرون. وقال تقرير أوبك: «على وجه العموم.. حتى الانخفاض الشديد في الأسعار لن يؤدي إلى تقليص الإنتاج في حقول الدول غير الأعضاء في أوبك التي دخلت مرحلة الإنتاج بالفعل، نظراً إلى أن المنتجين ذوي الكلفة العالية سيسعون دائماً إلى تغطية جزء من نفقات التشغيل». وأضاف: «أما بالنسبة للإنتاج المستقبلي خارج أوبك فقد لا يثني عن تنفيذ عمليات تطوير كبيرة في الدول غير الأعضاء بالمنظمة إلا توقعات بنزول سعر النفط في الأمد الطويل عن الكلفة الحدية للإنتاج» (أخبار الخليج، المنامة، ٢٩/ ٥/ ٢٠١٥).

حزيران (يونيو) ٢٠١٥

– لجأت السعودية إلى سحب ١٨٤,١٦ مليار ريال سعودي من الاحتياطي العام خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري بهدف مواصلة الإنفاق الحكومي الضخم على مشاريع التنمية، بالتزامن مع تراجع أسعار النفط، ليصل الاحتياطي إلى ٧٢٠,٥ مليار ريال بنهاية نيسان/ أبريل الماضي، مقارنة بـ٩٠٤,٦ مليار ريال نهاية العام الماضي. وأعلن إبراهيم العساف، وزير المالية السعودي، بالتزامن مع إعلان موازنة العام الجاري، أن السعودية ستواصل تنفيذ مشروعات التنمية في المدى المتوسط (ثلاث إلى خمس

سنوات)، وإنها قادرة على تحمل انخفاض أسعار النفط خلال تلك الفترة. وبحسب الموازنة التي أعلنتها وزارة المالية السعودية في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، فإنه من المتوقع أن تبلغ النفقات العامة ٨٦٠ مليار ريال، وأن تبلغ الإيرادات ٧١٥ ملياراً في ٢٠١٥، ما يعني أن السعودية ستسجل عجزاً في الموازنة للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٩ (**الخليج**، الشارقة، ١/ ٦/ ٢٠١٥).

- وقع الأردن والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية لضمان سندات اليورو بوند بحجم مليار ونصف مليار دولار، تقوم بموجبها الحكومة الأمريكية بتوفير الضمانات اللازمة للأردن للاقتراض من الأسواق العالمية خلال العام الحالي. والاتفاقية هي الثالثة التي يوقعها الأردن مع الحكومة الأمريكية، إذ تمكن الأردن من الاقتراض بواسطة السندات المكفولة من الحكومة الأمريكية بقيمة مليار وربع المليار دولار خلال عام ٢٠١٣ وبفائدة ٢,٥٠٣ بالمئة لأجل ٧ سنوات وبقيمة مليار دولار وبفائدة ١,٩٤٥ بالمئة ولأجل ٥ سنوات خلال عام ٢٠١٤ (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢/ ٦/ ٢٠١٥).

- وقع عدد من الزعماء الأفارقة في ختام قمة التكتلات الاقتصادية في مدينة شرم الشيخ المصرية على وثيقة اتفاقية التجارة الحرة بين أكبر ثلاثة تكتلات اقتصادية إفريقية (الكوميسا، السادك، وتجمع شرق إفريقيا) التي تتضمن إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء في هذه التكتلات، وتحرير التجارة بينها بحلول عام ٢٠١٧. كما وقع الزعماء على «إعلان شرم الشيخ»، الذي أكد عزم هذه الدول على تعميق التكامل عبر منطقة التجارة الحرة، ومواصلة نهج التكامل التنموي القائم على المرتكزات الثلاثة للتنمية الصناعية وتنمية البنية التحتية وتكامل السوق. وتُشكل منطقة التجارة الحرة الثلاثية سوقاً متكاملة تضم ٢٦ دولة يبلغ عدد سكانها مجتمعة ٦٣٢ مليون نسمة، أي ما يعادل ٥٧ بالمئة من سكان أفريقيا، وتُسهم بناتج محلي إجمالي مقداره ١,٣ تريليون دولار ، فضلاً عن إسهامها بما يعادل ٥٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة الإفريقية. ووصف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي التوقيع بأنه «علامة فارقة من أجل استكمال آمالنا وطموحاتنا نحو تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي على مستوى قارتنا الإفريقية». وقال في ختام قمة التكتلات الاقتصادية: لقد أثبتنا للعالم، وقبل كل شيء لشعوبنا توافر إرادتنا السياسية من أجل تبني أفضل الممارسات والسياسات اللازمة لتحرير التجارة بين دولنا، والعمل على النهوض بالبنية التحتية، وتحقيق التنمية الصناعية، والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات للمنطقة. ودعا السيسي جميع القادة المشاركين إلى حضور مراسم افتتاح قناة السويس الجديدة في آب/ أغسطس المقبل. و عقد اجتماعاً مع نظيره السوداني عمر حسن البشير، ورئيس وزراء إثيوبيا هايلاميرمام ديسالين، لمتابعة تنفيذ إعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه في الخرطوم في آذار/ مارس الماضي بشأن سد النهضة، وأكد الزعماء الثلاثة التزامهم بمبدأ عدم الإضرار بمصالح كل طرف، وتحقيق المكاسب المشتركة للجميع (**الأهرام**، القاهرة، ١١/ ٦/ ٢٠١٥).

- استعادت الولايات المتحدة الكثير من مجدها النفطي القديم في السنوات الثلاث الأخيرة، وتوجته في العام الماضي الذي شهد زيادة كبيرة في إنتاج الولايات المتحدة من النفط بفضل ثورة النفط الصخري جعلتها

تتجاوز روسيا والسعودية لتصبح أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، بحسب تقديرات شركة بريتش بيتروليوم. وقالت الشركة العملاقة المعروفة باسم «بي بي» في تقرير المراجعة السنوية لإحصاءات الطاقة العالمية «إن الولايات المتحدة في ٢٠١٤ أنتجت نحو ١١,٦٤ مليون برميل يومياً من النفط (والذي يشمل النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي ومكثفات الحقل) متجاوزة السعودية للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٢ كأكبر منتج للنفط». وأنتجت السعودية في العام الماضي نحو ١١,٥١ مليون برميل يومياً من النفط تليها روسيا بنحو ١٠,٨ مليون برميل يومياً (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٢/ ٦/ ٢٠١٥).

– وافقت لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس النواب بالكونغرس الأمريكي على مشروع القانون الخاص بالسنة المالية عن عام ٢٠١٦ والمتعلقة بعمليات المساعدات الخارجية، ولم تطرأ أي تعديلات تتعلق بالجزء الخاص بالمساعدات العسكرية المقدمة لمصر والبالغ إجمالي قيمته مليار و٣٠٠ مليون دولار. ويعكس عدم تخفيض حجم المساعدات الأمريكية لمصر التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على علاقتها مع القاهرة (**الأهرام**، القاهرة، ١٣/ ٦/ ٢٠١٥).

– ترأس رئيس مجلس الوزراء العراقي حيدر العبادي اجتماعاً لخلية الأزمة تم فيه تدارس الوضع الاقتصادي والمالي وسبل مواجهة ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وضبط سوق الصرف بالعراق. وأكد العبادي ضرورة متابعة ومعالجة أي مشكلة تؤثر سلبياً على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في الأسواق المحلية وملاحقة عوامل أو مسببات أي اضطراب يحدث لا يقترن بظروف موضوعية، كما حدث خلال الأيام الماضية من صعود مفاجئ غير مبرر لسعر الصرف سرعان ما تم السيطرة عليه وفق الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل البنك المركزي العراقي. ووافقت خلية الأزمة على مقترح البنك المركزي العراقي بحذف نسبة ٨ بالمئة التي تمثل ضريبتي الدخل والجمرك والتي أضيفت للحوالات النقدية. وتم خلال الاجتماع مناقشة الاتفاق النفطي بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق، وضرورة الالتزام ببنوده لضمان استلام كميات النفط المقررة من الإقليم ودفع ما يقابله من مستحقات. والجدير بالذكر أن الحكومة العراقية المركزية في بغداد توصلت في ٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤ إلى اتفاق مع حكومة إقليم كردستان العراق لحل الخلاف بين الجانبين بشأن صادرات النفط ومخصصات الميزانية الاتحادية.. وقال وزير المالية العراقي هوشيار زيباري إن الاتفاق ينص على إرسال ٥٥٠ ألف برميل من نفط الإقليم وحقول منطقة كركوك لوزارة النفط العراقية، وفي المقابل، سيحصل الأكراد على حصتهم البالغ نسبتها ١٧ بالمئة من الميزانية المركزية، إضافة إلى مليار دولار أخرى للمساعدة في دفع رواتب وتسليح «البيشمركة» (**اليوم السابع**، القاهرة، ١٨/ ٦/ ٢٠١٥).

– قرر خبراء من العراق والأردن البحث في بناء خط بديل لمشروع أنبوب النفط الذي ينقل النفط العراقي من البصرة جنوب البلاد إلى ميناء العقبة الأردني عبر محافظة الأنبار غرب العراق، والذي يمتد من البصرة إلى مدينة حديثة العراقية كمرحلة أولى ، قبل أن يدخل الأراضي الأردنية باتجاه ميناء العقبة. وجاء هذا القرار في ضوء تزايد المخاطر التي يشكلها تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) المهيمن على محافظة الأنبار على المشروع المقرر أن ينقل في مرحلة

أولى نحو ٢,٢٥ مليون برميل يومياً، والذي تبلغ كلفة إنجازه نحو ١٨ مليار دولار. وبموجب مشروع الخط البديل، يبحث الجانبان العراقي والأردني في بناء خط جديد يمر في محافظة النجف العراقية ، ومن ثم بموازاة الحدود العراقية ـ السعودية ـ بدلاً من المرور في وسط محافظة الأنبار ـ قبل أن يدخل الأراضي الأردنية باتجاه العقبة ((**الميس** MEES)، نيقوسيا، ١٩/ ٦/ ٢٠١٥).

ـ أكدت الدراسات حول حجم الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري منذ بداية الأزمة في آذار / مارس ٢٠١١ وحتى اليوم، أن الكلفة تخطت الـ ٢٠٠ مليار دولار، في وقت تشير بعض التحليلات إلى أن هذا الرقم قد يصل إلى ما بين ٧٠٠ و٨٠٠ مليار عند الكشف على المناطق التي لا يمكن الدخول إليها حالياً نتيجة استمرار المعارك الدائرة فيها (**النهار**، بيروت، ٢٤/ ٦/ ٢٠١٥).

ـ بدأت الإمارات مرحلة التطبيق التجريبي لآلية التحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي المعروف باسم نظام «تم»، وتتضمن إجراء المزيد من اختبارات فحص وجودة الربط الإلكتروني في مجال المقاصة الجمركية والتحويل الآلي للرسوم الجمركية بين دولة الإمارات ودول المجلس، ومن المتوقع أن تستمر الفترة التجريبية حتي نهاية الربع الثالث لتبدأ مرحلة العمل الفعلي بداية شهر أكتوبر/ تشرين الأول المقبل (**الخليج**، الشارقة، ٣٠/ ٦/ ٢٠١٥) ■